الأمم المتحدة

A/ES-10/676–S/2015/213

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
26 March 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لقد زاد تراجع الآمال على الصعيد العالمي في تحقيق السلام بفعل التأكيدات الأخيرة لموقف رئيس الوزراء الإسرائيلي المناهض للسلام. فرفضه الصارخ للحل القائم على وجود دولتين الذي يؤيده المجتمع الدولي منذ عقود، إلى جانب تهجمه العنصري على المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل والتصريحات المؤججة للمشاعر الصادرة عن رفاقه المتطرفين، إنما يدل على مدى تعنت إسرائيل واستخفافها بالقانون الدولي وحقوق الإنسان والمبادئ الأساسية للديمقراطية والمساواة والعدالة.

ولا تزال كلمات القادة الإسرائيليين تترجَم مباشرة إلى أفعال غير مشروعة ولاإنسانية، مما يتسبب في المزيد من المعاناة والخسائر للشعب الفلسطيني الذي ظل يرزح تحت نير احتلال عسكري عدواني لما يقرب من نصف قرن. ويتواصل تدهور الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية – وهي الأرض التي تشكل دولة فلسطين – في ظل استمرار التدابير العقابية غير القانونية من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني على قدم وساق. وهذا المزيج الخطير من التطورات على الصعيد السياسي والأمني والإنساني ينبغي أن يبعث على القلق وأن يحفز على اتخاذ إجراءات

15-04861 (A) 300315 310315

الرجاء إعادة استعمال الورق

دولية عاجلة للحيلولة دون مواصلة زعزعة الاستقرار وإنقاذ احتمالات السلام الضئيلة قبل فوات الأوان.

ويؤدي تصعيد التدابير غير القانونية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، بالإضافة إلى الاتجاهات الناشئة الأخرى المثيرة للقلق، إلى تأجيج التوترات وينذر بتفجير حلقة أخرى من حلقات العنف المميتة، مما يعرض أرواح المدنيين الأبرياء لمزيد من الأخطار. ففي كل يوم، يتعرض المدنيون الفلسطينيون لهجمات قوات الاحتلال والمستوطنين الإرهابيين؛ ويتعرض المدنيون الفلسطينيون للاحتجاز والاعتقال، حيث أُلقي القبض على أكثر من ١٠٧ فلسطينيين، منهم أطفال، في الأسبوع الماضي فقط؛ وتؤدي تدابير العقاب الجماعي إلى عرقلة حركة الفلسطينيين وخنق حياتهم الاجتماعية والاقتصادية؛ كما تدمَّر المنازل والممتلكات الفلسطينية وتصادَر الأراضي، وبخاصة في القدس الشرقية المحتلة والمناطق المحيطة بها (ما يسمى المنطقة جيم) وفي الخليل. وخلال أسبوع واحد فقط، دمَّرت قوات الاحتلال ٣٠ من الممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك أماكن السكن، مما أدى إلى تشريد ٧٨ فلسطينيا قسراً، كما دمرت شبكة كهربائية ومصنعا وحظائر للحيوانات وآبار للمياه وخزانا.

ويندرج هذا كله في إطار حملة منهجية لقمع الشعب الفلسطيني وتجريده من إنسانيته وجعل حياة أفراده لا تطاق، وجعل وجودهم على أرضهم أمرا متعذرا. وقد كان الهدف من كل هذا تيسير تحقيق الهدف الرئيسي – والسافر – للسلطة القائمة بالاحتلال المتمثل في استيطان وضم المزيد من الأراضي الفلسطينية بحكم الأمر الواقع، وهو ما يتناقض تماما مع التعهدات السابقة التي قطعتها الحكومة الإسرائيلية، والتي تبين أنها فارغة، ومع مطالب المجتمع الدولي المتكررة من أجل إنهاء هذا الاحتلال غير المشروع. ومجرد استعراض موجز للفترة الأخيرة كفيل بتأكيد هذه الحقائق.

وتواصل إسرائيل استهداف المدنيين الفلسطينيين بقوة فتاكة، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ففي ١١ آذار/مارس، أطلقت قوات الاحتلال النار على صياد فلسطيني يدعى توفيق أبو ريالة ويبلغ من العمر ٢٥ عاما، وقتلته على متن مركبه في عرض ساحل قطاع غزة، وذلك ضمن حدود المنطقة البحرية المسموح بها التي تصل إلى مسافة ستة أميال. ويأتي قتل هذا الشاب في ظل الهجمات اليومية تقريبا على الصيادين التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم، التي قُوِّضت بالفعل بسبب ما تتخذه إسرائيل من تدابير عقابية، لا سيما الحصار غير القانوني واللاإنساني الذي تفرضه، والذي دمر الأوضاع الإنسانية لفلسطينيي غزة البالغ عددهم ١,٨ مليون نسمة وقدرتهم على التعامل مع تلك الأوضاع، على أن معظمهم من لاجئي فلسطيني الذين ما زالوا يعانون أيضا

معاناة شديدة من جراء الأثر الدائم لما ارتكبته إسرائيل من عدوان ودمار سافرين في الصيف الماضي.

ولا تزال إسرائيل تشن غارات وهجمات عسكرية عنيفة ضد المحتجين المدنيين المسالمين بشكل اعتيادي في جميع أنحاء فلسطين. ففي الأسبوع الماضي فقط، أصيب أكثر من ٤٠ من المدنيين الفلسطينيين بجروح، من بينهم ١٣ طفلا. ووفقا للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، أصابت قوات الاحتلال منذ بداية هذا العام ما لا يقل عن ٣٠ طفلا فلسطينيا بطلقات من الذخيرة الحية، فأصابت الكثير منهم بجروح بالغة، مما زاد من صدمة الأطفال وتعميق الإحساس المتفشي بانعدام الأمن لدى السكان المدنيين ككل.

ومن بين الحوادث التي وقعت في الآونة الأخيرة الأحداث التالية: في ١٠ آذار/مارس، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بالاعتداء على سبعة طلاب جامعيين فلسطينيين في بير زيت بالضفة الغربية وأصابتهم بجروح خلال احتجاج بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لقتل أحد رفاقهم من قبل قوات الاحتلال. وفي ١٥ آذار/مارس، أصيب ١١ فلسطينيا بجروح عندما هاجمت قوات الاحتلال مدنيين في قرية النبي صالح كانوا يحتجون على بناء إسرائيل لجدار الضم غير القانوني. وفي ١٥ و ١٧ آذار/مارس، أطلقت قوات الاحتلال النار على مزارعين فلسطينيين في منطقة تقع شرق خان يونس في قطاع غزة وفي منطقة تقع شرق مدينة غزة. وفي ١٨ آذار/مارس، أطلقت قوات الاحتلال النار على مدنيين فلسطينيين، فأصابت تسعة أشخاص بجروح في مخيم الجلزون للاجئين خلال احتجاج على تشييد جدار بين المخيم ومستوطنة ”بيت إيل“ الإسرائيلية المجاورة غير القانونية. وفي ٢٠ آذار/مارس، هاجمت قوات الاحتلال متظاهرين من المعارضين للجدار في كفر قَدّوم بالقرب من قلقيلية، وفي نعلين بالقرب من رام الله، وفي بيت لحم، مما أدى إلى إصابة خمسة فلسطينيين، منهم طفل في الثالثة عشرة من العمر، وأحد الصحفيين. وفي ٢٠ آذار/مارس، أطلقت قوات الاحتلال النار على فلسطينيَّيْن اثنين في بلدة عبسان في جنوب غزة فأصابتهما بجراح. وفي ٢٣ آذار/مارس، جرح جنود إسرائيليون ولدا فلسطينيا يبلغ من العمر ١١ عاما في قرية تقع على مقربة من بيت لحم بعد أن وجهوا له ركلات ولكمات متكررة.

وفي الوقت نفسه، يواصل المستوطنون المتطرفون إلقاء الرعب في نفوس الشعب الفلسطيني، ومصادرة وتدمير الممتلكات الفلسطينية، بما فيها الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، في ظل ازدياد الفساد في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة. ولا يزال يعمل على تحريض هؤلاء على الإرهاب الزعماء السياسيون والدينيون الذين لا تعرف استفزازاتهم أي حد، وهنا يجب أن أوجه الانتباه إلى تقارير الاستخبارات

الإسرائيلية الأخيرة التي تفيد أن متطرفين من حاخامات اليهود يحرضون المستوطنين في المدارس التلمودية على ارتكاب أعمال الإرهاب والعنف، بما في ذلك ما لا يقل عن ٢٠ إلى ٣٠ مستوطنا يجري إعدادهم لتنفيذ هجمات انتحارية.

وفي هذا الصدد، فإنني مضطر إلى تكرار الدعوة إلى حماية الشعب الفلسطيني. ويجب التقيد بالقانون الإنساني الدولي وبالالتزامات المقطوعة من أجل حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح، بمن فيهم الأطفال والنساء، وذلك على سبيل الاستعجال في دولة فلسطين، حيث تتعرض أرواح المدنيين لتهديد مستمر من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، وهو ما يلغي التزاماتها بشكل فاضح، بل من الواضح أنها تخلت عن تلك الالتزامات.

وندعو مرة أخرى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى العمل فورا على وضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب وحل هذا النزاع الذي يشكل بوضوح تهديدا للسلم والأمن الدوليين. فلا بد للاحتلال الإسرائيلي أن ينتهي، ولا بد للشعب الفلسطيني أن يحقق العدالة وأن يُعمل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية. وستواصل القيادة الفلسطينية استخدام كافة الوسائل السلمية المشروعة في سبيل تحقيق هذه الأهداف. وبذلك لا يمكن للمجلس الاستمرار في التنصل من مسؤولياته، ويجب عليه أن يتصرف بشكل عاجل للحيلولة دون زيادة زعزعة الاستقرار، بما لها من آثار بعيدة المدى على الاستقرار الإقليمي والدولي، وآفاق تحقيق سلام عادل ودائم وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل البالغ عددها ٥٣٩ رسالة التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥ (A/ES-10/675-S/2015/149) تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني، والتي يجب محاسبتها عليها وتقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير والمراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة